

شكلاية ...

Hejib Elhassadi

(Université de Benghazi)

Abstract

This is an attempt to specify the main functions of logic, and the roles it plays in different spheres of life. Based on the fact that human life depends on knowledge, and that most of the our knowledge is inferential, and that some, if not most, of our inferences are fallacious, it concludes that there is a need for a discipline which can adequately differentiate between valid and invalid inferences, which is the main task of logic. Furthermore, the paper is an attempt to characterize formalism, to specify its relation with logic, and to provide some examples of its manifestations in, among other fields, the philosophy of mathematics, the philosophy of science, law, and poetry.

Résumé

Il s'agit de spécifier les fonctions principales de la logique, et les rôles qu'elle joue dans les différentes sphères de la vie. Se basant sur le fait que la vie humaine dépend de la connaissance, que la plupart de notre connaissance est inférentielle, et que certaines de nos inférences, pour ne pas dire la plupart d'elles, sont trompeuses, il est conclut que nous avons besoin d'une discipline ayant la capacité de distinguer de façon adéquate entre les inférences valides de celles qui ne le sont pas, ce qui constitue la tâche principale de la Logique. En outre, l'article est une tentative pour caractériser le formalisme, pour spécifier sa relation à la logique, et pour fournir quelques illustrations de sa manifestation dans les domaines, entre autres, de la philosophie des mathématiques, de la philosophie des sciences, du droit et de la poésie.

نحيا كما لو أنه ليس للفلسفة أي دور في حياتنا، رغم أن حقيقة أننا نحيا تثير السؤال عن واهب هذه الحياة، وعن مآل البشر بعد انقضائها، وهما سؤالان فلسفيان بامتياز.

غير أن حقائق الحياة التي تثير مسائل فلسفية لا تكاد تحصى، وعيش الحياة دون التفكير في هذه المسائل لا يجعلها فحسب غير جديرة بالعيش، بل يشكل نوعا من التنصل من أعباء ألقته علينا حقيقة أننا كائنات بشرية أهم ما يميزها العقل، الذي يشكل فهم العالم أهم وظائفه الطبيعية.

هذا لا يعني أن الإنسان لا يكون إنسانا إلا حين يمارس فعل التفلسف، لكنه يعني أن التصورات السائدة للفلسفة، والدور الذي يمكن أن تقوم به في الحياة الإنسانية، تعاني من اختلالات أجدر بأن تعالج. لقد ارتبطت الفلسفة عبر التاريخ بعمليات التأصيل والنقد والرؤى الشاملة، وهي عمليات يتوجب أن تمارس مثلا في المؤسسات التعليمية، وفي الأجهزة القائمة على التخطيط ووضع الإستراتيجيات، وفي سياق الحوار السياسي والاجتماعي حول القضايا التي تشغل المجتمع بأسره.

والمنطق، بما يستتبعه من تحليل وتقويم للشواهد والحجج، أداة الفلسفة الأساسية، وتتعين لعبة المنطق في التفريق بين الاستدلال الصحيح والاستدلال الفاسد، والاستدلال انتقال من أحكام فرضت إلى أحكام تلزم عنها بدرجة أو أخرى. غير أن جدوى المنطق لا تقتصر على الفلسفة.

بيان ذلك أن المعرفة البشرية بأسرها قوام الحياة، فالكائن الذي لا يعرف، فيما نخبرنا نظرية التطور، معرض لأن ينقرض. ولأن المعارف التي تستحصل عبر الخبرة الشخصية لا تشكل سوى جزء يسير من مجمل معارف الكائن البشري، ثمة حاجة إلى الاستدلال، وإلى الركون إلى سلطات معرفية أخرى. ولأن السلطات المعرفية

عرضة لأن تدلي بمعلومات تتجاوز مجال سلطانها، ولأن الاستدلالات البشرية بوجه عام خطأ، ثم حاجة إلى الدراية بالمنطق، الذي يفترض أن يسهم في تجنب ذلك النوع من الركون وهذا النوع من الاستدلال. باختصار فإن المنطق يقوم بوظيفة أساسية في الحياة البشرية، لأن اكتساب المعرفة، قوام هذه الحياة، رهن بممارسة لعبة المنطق المفضلة.

ثم أن المنطق يسهم بدور لا يستهان به في تقويم جل الأنشطة البشرية، التي قد تمارس عمليات الاستدلال دون تطبيق معاييره الصحيحة. الفقيه الذي يدلي بفتواه إنما يمارس عملية اجتهادية غايتها قياس الحالة المستفتى فيها على حالة ورد فيها نص تشريعي صريح، والقياس نوع من الاستدلال قد يخطئ وقد يصيب. الطبيب الذي يعالج مريض لا يرى العلة التي يعاني منها مريضه، بل يستدل عليها من الأعراض التي تظهر عليه، ونحن لا نعدم الأمثلة على أطباء استدلوا من أعراض مرضاهم على علل موهومة. أيضا فإن القاضي الذي يصدر حكمه لا يرى المجرم يرتكب جريمته بل يستدل عليها من أقوال الشهود ومن القرائن التي كشف عنها التحقيق، لكن أحكامه ليست دائما معصومة عن الخطأ. فضلا عن ذلك، فإن عالم الرياضيات يستدل من المعطيات المفترضة إلى النتيجة التي يتطلع إلى إثباتها، والعالم بوجه عام لا يقتصر على طرح ما يخمن من فروض بل يؤمن الشواهد التي ترجح صحتها، رغم أن كليهما عرضة للاستدلالات الخاطئة. هكذا، وفي غياب الدراية بقواعد الاستدلال، التي يعني المنطق بتأمينها وتسويغها، تظل كل هذه الأنواع المختلفة من الاستدلالات بمنأى عن العصمة عن الزلل، بكل ما ينجم عن ذلك من اختلالات في الأنشطة المعنية.

فإذا نظرنا إلى حظ المنطق في مناهجنا التعليمية، فإن عجب الواحد منا لا ينقضي. في جامعة بنغازي مثلا، التي تقوم بتدريس أكثر من ستين ألف نسمة، ليس هناك

سوى نزر قليل يدرسون مادة في المنطق الحديث. في المقابل، تعد هذه المادة في كثير من بلدان العالم، متطلبا جامعيلا لا يتخرج أي طالب في الجامعة دون دراستها.

ومادة التفكير الناقد هي الشكل الحديث الذي اتخذته مادة المنطق. وفي حين تظل قواعد المنطق الأساسية مناط مادة التفكير الناقد، فإن هذه المادة تتجنب قدر الإمكان استخدام الرموز، التي تشتت انتباه طالب العلوم الإنسانية والاجتماعية وتثير مخاوفه بسبب علاقته الأليمة بالرموز، كما أن هناك عناية خاصة بسياقات الحياة اليومية، وبمسألة الأغاليط، وهي نوع من الاستدلالات الفاسدة التي تبدو صحيحة على نحو مضلل، والتي يروق لكثير من السياسيين والإعلاميين والدعاة وحتى العلماء استخدامها في ترويح أفكارهم.

وبطبيعة الحال يصعب على الحوار الذي يدور في مجتمع لا يدرس المنطق فيه سوى ثلة من الطلاب أن يسهم كثيرا في تحقيق تطلعات أبنائه إلى صنع غد أفضل. وفي النهاية، يبدو أننا لا نستطيع أن نراهن كثيرا على حكمة مجتمع وقدرة أبنائه على التفكير بطرق سليمة إذا كانت درايتهم بالمنطق محدودة إلى هذا الحد.

وثمة عدد من الرؤى الفلسفية التي تنظر لطبيعة المنطق وطبيعة سائر الأنساق الصورية تحاول تلمس الخصائص التي تسم هذه الأنساق، وتفسير اختصاصه أنساق دون غيرها بهذه الخصائص. ومن أبرز هذه الرؤى ما يعرف بالنزعة الشكلانية أو الصورية، ومثالها مذهب يأخذ به عالم الرياضيات ديفيد هيلبرت قر إمكان فهم الإثبات الرياضي على اعتبار أنه تطبيق لخطوات ميكانيكية في سلسلة من الرموز المطبعية، وهذه سبيل في تجنب الالتزام بأية رؤية أنطولوجية مشكوك في أمرها، على شاكلة مذهب أفلاطون وفيثاغورس الذي يفترض وجود نظائر موضوعية للكينونات الرياضية في عالم أمثل.

المدرسة المنطقانية عند فريجه ورسل صيغة شكلائية أخرى تذهب إلى قابلية الرياضيات إلى الاختزال إلى مجموعة من التحصيلات الحاصلة، ما يعني أن الأحكام الرياضية، وإن ظلت صادقة، لا تقر شيئا عن العالم، ويعوزها من ثم المحتوى الإمبريقي، ضامن جدتها وأهميتها. الإحكام المنطقي الذي تتسم به الأنساق الرياضية، والصبغة القانونية التي يبدو أنها تتخذها، إنما يرجعان وفق هذه الرؤية إلى جملة المسلمات التي يصادر عليها دون برهنة. كل برهان رياضي مؤسس على قضايا أخرى، قابلة بدورها لأن يبرهن عليها، غير أن الأمر لا يستمر على هذه الشاكلة، ففي النهاية ثمة قضايا لا برهان للنسق الرياضي عليها. بتعبير آخر، كل دور في عمارة النسق الرياضي الشاهقة مؤسس بإحكام على الدور الأسفل منه، إلا الدور الأول. لكن هذا يعني أن العمارة بأسرها قد تكون آيلة للسقوط.

الوضعية المنطقية صيغة شكلائية ثالثة، أساسا بسبب تعويلها على المنطق أداة رئيسة في التحليل. الحال أن الانتقادات التي يوجهها البعض إلى هذه المدرسة، انتقادات نيلسون جودمان تحديدا، مؤسسة على أنها تقلل من شأن محتوى الفروض العلمية، وتولي اهتماما فحسب إلى صورها وأشكالها.

ومجمل القول إن الشكلائية احتفاء بالشكل على حساب المحتوى، وعلم المنطق، كعلم الرياضيات، شكلائي بهذا المعنى. إن ما يعني به عالم المنطق ليس محتوى القضايا التي يتعامل معها، بل العلاقات البنيوية القائمة بينها، وهذا سر غرام المناطقة بالرموز. أما الغاية من قصر- الاهتمام على أمور شكلية صرفة فتكمن أساسا في ضمان القدرة التعميمية على إصدار أحكام كلية تصدق على كل الحجج ذات البنى المتماثلة.

غير أن قائمة الأنشطة والمسلكيات البشرية التي تقلل من شأن المحتوى لا تقتصر على المنطق والرياضيات. الكثير من عادات المجتمع وتقاليدته أكثر اهتماما بالشكل منها

بالمضمون. القيمة الاجتماعية إنما تعزى في هذا السياق إلى طقوس مفرغة من كل معنى، كما لو أن المقصود منها إبداء التسليم المطلق والامتثال التام للعرف والاعتراف من ثم بقدسيته.

وفي أحيان كثيرة يبدو الحرص على الالتزام ببحور الشعر نوعاً من الشكلانية، خصوصاً حين لا يعاب على القصيد سوى نأيه عن هذه البحور ولا يحمد فيه غير الالتزام بها، في إطراح مقصود لأهمية المضامين التي تشملها الأبيات الشعرية. ووفق النزعة البرناسية، وهي مدرسة في النقد الأدبي، المعاني مطروحة في الطريق ولا جديد فيها، وممكن الإبداع في العمل الفني إنما يتعين في الصياغة والأسلوب، أي في الشكل والصورة. ولأن الكتابة تعني التشبث بحرفية النص وعدم إيلاء روحه ولا السياق التاريخي الذي ورد فيه الاهتمام الذي يليق بهما، فإن الكتابة ليست في النهاية سوى أحد مظهرات الشكلانية.

في القانون أيضاً، قد ترفض الدعوى لأسباب شكلية صرفة، وقد يُبرأ متهم لمجرد أن هناك خللاً في إجراءات التقاضي. في قضية شهيرة جرت وقائعها في فرنسا كانت كل الأدلة تشير إلى قيام شخص ما بقتل شخص آخر عمداً، خصوصاً بعد أن عثرت الشرطة على مسدس عليه بصمات المتهم في كيس القمامة الموجود أمام بيته. ولكن لأن القانون الفرنسي - يعتبر كيس القمامة من ممتلكات صاحبه، إلى أن يوضع في العربات التي تنقل القمامة إلى أماكن تملكها الدولة، اعتبر قيام الشرطة بتفتيش كيس القمامة دون إذن من المحكمة اعتداءً على ممتلكات الغير، الأمر الذي نجم عنه إسقاط التهمة عن شخص يعرف الجميع أنه مدان بها.

ولا ريب في أن البيروقراطية تجل آخر لنزعة شكلانية قوية في أساليب الإدارة. لا يعاب على البيروقراطية عوزها النظام، بل إسرافها فيه. كل إجراء بيروقراطي قد

يجول دون اختلال طفيف ما، وقد يشي باحتراز مبالغ فيه. غير أن كثرة الإجراءات وتعتها قد يجول في النهاية دون إنجاز ما يتوجب إنجازه في الوقت اللازم.

وأحيانا تكون الشكلانية نوعا من الرمزية، فتختزل الكثير وتعبر عن الكثير، كما في صمت المحارب ومراسم استقبال الوفود الأجنبية والوقوف إجلالا للعلم أو النشيد الوطني. أيضا فإن للأسلوب الأدبي قيمة إستراتيجية ودورا مهما في إقناع الآخرين، رغم أنه يظل في النهاية مسألة شكلانية. غير أن الشكلاني غالبا ما يكون متكلفا ومفتعلا وتعوزه الأصالة وقد ينبئ الإصرار على الشكليات باهتمام مشبوه بالأقل أهمية على حساب الأكثر أهمية.